إلتـزامنـــا

الإنتخـــابي لتشريعيات 4 ماي 2017

Dayen ! **كفى !**

Dayen tura! **كفى الآن!**

05

إنتخبوا حزب العمال !

PT

التـــــزامـــــنـــــا

كفى !
كفى الآن !

في وضع عالمي وإقليمي مليء بالتهديدات على الأمم والعمال والشعوب, تمر بلادنا بأخطر فتراتها منذ الاستقلال, مما يُعرّض سيادتها وسلامة ترابها للخطر.

هذا الوضع ناتج عن أزمة اجتماعية واقتصادية جد عنيفة, متزامنة مع أزمة سياسية تفكيكية تُهدّد أسس الدولة الوطنية.

ولأننا نرغب في المساهمة في تنظيم التعبئة والمقاومة الشعبيتين ضد هذا الانحراف القاتل وفي المساعدة على فتح آفاق ايجابية لصالح بلادنا, قدم حزبنا, حزب العمال ترشحنا للانتخابات التشريعية المقررة يوم 4 مايو .

نحن مناضلات ومناضلون ملتزمون بالبحث عن الحلول الجماعية الجزائرية للمشاكل العديدة التي تغرق بلادنا في الشكوك.

إن شغلنا الشاغل يكمن في وضع حد للانحطاط والتصّحر المُرعبين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي, اللذان ترتبا عن سياسة التقشف العنيفة التي تستهدف أغلبية الشعب ويرافقها تقهقر في ميدان الحريات الديمقراطية والتلوث السياسي الرهيب الناجم عن استمرار نظام سياسي بالي وتلاقي بين قطاع الأعمال ومؤسسات الدولة الذي أسّس للإفتراس والفساد.

نحن نخاطبكم أنتم العمال, الشباب, النساء, الفلاحون, الإطارات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمتقاعدون لنقول معكم: كفى ! يعني طفح الكيل.

لنقول في الوحدة الأوسع, بإمكاننا, بل يجب علينا أن نُوقف المسنن الذي تحرك, بإمكاننا, بل يجب علينا أن نشكل الأغلبية الواسعة التي من شأنها أن تُغيّر موازين القوى لوضع حد لهذه المسيرة نحو الفوضى.

نحن نقترح عليكم اغتنام مناسبة الانتخابات التشريعية ليوم 4 مايو كي نفرض سويا التغيير والقوانين التي تكون حصريا في خدمة أغلبية الشعب وبالتالي الأمة.

في هذا الإطار نحن نتعهد ونلتزم بالقيام بالكفاحات التالية في المجلس الشعبي الوطني إذا زكيتم ترشيحنا :

نحن نتعهد علنا ورسميا بالدفاع اللامشروط عن سيادة البلاد وسلامة ترابها وعن الاستقلال الوطني.
وهذا يقتضي:

أولا: على الصعيد الاقتصادي

كفى الآن, كفى تخريبا ! نتعهد بأننا سنكافح من أجل:

– إلغاء كل المواد الواردة في قانوني المالية لسنتي 2016 و 2017 وقانون المالية التكميلي لسنة 2015 التي تُكرّس التراجع الاقتصادي؛

– استرجاع سيادة القرار الاقتصادي للدولة ومهامها بإلغاء القرارات والقوانين والتدابير(قانون الاستثمار, قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...) المخالفة لقانوني المالية التكميليين لسنتي 2009 و2010 اللذان استعادا سيادة القرار.

– الاحترام الفعلي للمادة 18 من الدستور, التي تُحدد ملكية المجموعة الوطنية، الغير قابلة للمساس : " الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية. وتشمل باطن الأرض من المناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية والحية وفي مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات، كما تشمل النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والجوي والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

وأملاكا أخرى محددة في القانون."

– محاربة الأوليغارشيا المفترسة التي تُهدد بتصفية القطاع العام والقطاع الخاص التقليدي من خلال هيمنة شاملة على الصفقات العمومية والقروض البنكية, الشيء الذي يستلزم النضال من أجل الشفافية ومن أجل رقابة فعلية يمارسها النواب.

– منع كل محاولة لشرعنة خوصصة الأراضي الفلاحية والمؤسسات العمومية والمنشآت القاعدية العمومية؛

– محاربة تخريب المنشآت الصناعية والنضال من أجل توفير ظروف إعادة تشييدها وإعادة فتح المؤسسات المغلقة؛

– الكفاح من أجل إرجاع فعالية القاعدة 49/51 وحق الشفعة للدولة لحماية القطاع العام من الإفتراس والتصحير؛

– وضع حد للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُكرّس نهب القطاع والأموال العموميين من طرف القطاع الخاص المفترس تحت غطاء التسيير المنتدب؛

– محاربة نهب العقار العمومي لصالح المفترسين المحليين والأجانب؛

– منع الحكومة من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي ترهن السيادة الوطنية ومحاربة ضمان القروض الخارجية للخواص(الوطنيين والأجانب) الذي تمنحه الخزينة العمومية؛

– حماية الإنتاج الوطني بصفة فعلية من خلال:

●إلغاء الشراكة مع الأجانب التي تكون على حساب مصالح البلاد بدءا باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي كبّد الخزينة العمومية خسارة قدرها 700 مليار دج, دون إحتساب إسقاطاته على الإنتاج الوطني, والخروج من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر؛

●إرجاع احتكار الدولة للتجارة الخارجية لوضع حد للفوضى ولنزيف العملة الصعبة ولاحتكارات الخواص التي تشكل خطرا على استقرار البلاد وتسمح بتضخيم الفواتير؛

– إعادة بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والوطني بإلغاء تدابير التقشف التي مسّت كل الميزانيات القطاعية وإعادة إحداث وزارة التخطيط؛

– مراجعة قانون المالية التكميلي لسنة 2015 لإلغاء تخفيض الرسم على النشاط المهني بنسبة 50٪ والذي يفقر ثلثي(3/2) بلديات الوطن وإعادة بعث مخططات التنمية البلدية؛

– منع انحطاط الفلاحة الجزائرية من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد ومحاربة كل هيمنة أجنبية على العقار الفلاحي.

ثانيا: على الصعيد الاجتماعي:

كفى الآن ! كفانا تقهقرا !

– نحن نلتزم بالكفاح من أجل :

– الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة الموروث عن الثورة التحريرية.

– استرجاع الحق في التقاعد النسبي ودون شرط السن بإلغاء القانون التقهقري الذي صادق عليه نواب الأغلبية في 2016 بالرغم من رفضه من طرف كافة العمال؛

– النضال ضد المصادقة على مشاريع قوانين الجائرة والتقهقرية المتعلقة بالعمل والصحة والتي تقضي على مكاسب أساسية للثورة ؛

– الحفاظ على منظومة الحماية الاجتماعية المبنية على التوزيع والتضامن ما بين الأجيال والدفاع عن فعالية الحق الدستوري في الحماية الاجتماعية مما يترتب عنه عقوبات ردعية فعليا ضد كل مستخدم يخرقه (المادة 69 من الدستور)؛

– حماية القدرة الشرائية للأجراء ولأصحاب المعاشات بما في ذلك الطلبة المستفيدون من المنح وجعلها تتماشى وكلفة المعيشة من خلال إرساء السلم المتحرك للأجور والمعاشات والمنح وتسقيف أسعار المواد الاستهلاكية؛

– تأسيس منحة على البطالة (الدخل الأدنى للإدماج المهني) ؛

– إلغاء الإجراءات التقشفية التي دمرت القدرة الشرائية (قانوني المالية لسنتي 2016 و 2017) ومحاربة كل محاولة تهدف إلى إلغاء دعم الدولة للمنتوجات الأساسية والمرافق العمومية وللشرائح المنجرحة؛

– المنع الفعلي لكل راتب يقل عن الحد الأدنى

الوطني المضمون؛

– الإلغاء الفعلي للمادة 87 مكرر من قانون العمل 90-11؛

– الدفاع عن الحقوق والمكاسب النقابية المسجلة في اتفاقيات المنظمة الدولية للشغل التي صادقت عليها الدولة الجزائرية والمنصوص عليها في الدستور بداية من الحق في التنظيم النقابي والحق في الإضراب والحق في التفاوض؛

– الاعتراف بحق موظفي الشرطة في التنظيم النقابي؛

– إنهاء هشاشة الشغل التي تمّس عدد متزايد من الشباب مما يدمر قيمة الشهادات؛

– إعادة العمل بالتوظيف المباشر وإصلاح الوكالة الوطنية للتشغيل وإلغاء المناولة في مجال التوظيف التي تمارسها وكالات خاصة تنهب أجور العمال وتضعهم في مناصب دون حماية اجتماعية وتدفع بهم إلى عبودية الزمن المعاصر؛

– الحق في السكن لصالح العمال الشباب؛

– رقابة صارمة على نوعية المنتوجات المعروضة للبيع؛

– إلغاء إجراء تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية على الخصوص والقطاع العمومي على العموم واستخلاف التلقائي لكل المناصب الشاغرة بسبب استفادة أصحابها من التقاعد وتعزيز ميزانية التسيير التي عرفت اقتطاعات سنتي 2016 و 2017 للتخلص من البطالة التي تُهدد العمال والشباب؛

– الدفاع عن حماية الأمومة في الشغل والنضال من أجل تصديق الدولة الجزائرية على الاتفاقية 103 للمنظمة الدولية للشغل وضمان الحق في عطلة الأمومة لجميع النساء العاملات ومن أجل تقوية المرافق العمومية (الصحة للنساء ودور الحضانة...)؛

– سوف نرتكز على مصادقة الدولة الجزائرية على الاتفاقية رقم 138 وعلى الدستور الجزائري اللذان يحرّمان كل أشكال تشغيل الأطفال للتصدي لكل محاولة لشرعنته ؛

– التكّفل الفعلي للدولة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشرائح المنجرحة برصد ميزانية غير قابلة للتقليص ومؤسسات مناسبة ومعاش يقاس على الأجر الأدنى الوطني المضمون ويحافظ على كرامتهم؛

– إنقاذ ورد الاعتبار لقطاع الصحة المدمر بمحاربة عصب المافيا والنهب ونزيف مستخدمي الصحة التي تتسبب في تخريبه.

الهجرة السرية والتضامن: كفى مأساة !

لمحاربة المأساة الإنسانية المتمثلة في الهجرة السرية (الحرقة), وهي التعبير العنيف عن حالة الضيق في وسط الشباب, سنناضل من أجل تكريس حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل أن يكف شبابنا إلى الأبد عن هذه المغامرة التي تُعرّض حياتهم للخطر والتي فضلا عن ذلك لا تضمن لهم مستقبلا في أوروبا نظرا للأزمة الغير مسبوقة التي تعصف بهذه القارة.

إن بلادنا أيضا بلد ملجأ واستقبال بالنسبة للمهاجرين الأفارقة والسوريين الفارين من أوضاع مأساوية,

سنناضل من أجل أن يحضوا بظروف استقبال في مستوى تقاليد بلادنا وفي مستوى أواصر الأخوة التي تربطنا بجميع البلدان الشقيقة المدمرة بالحروب أو مخططات التصحيح الهيكلي والنهب الأجنبي عبر المديونية الخارجية.

في هذا الإطار, سوف نكافح حتى تصادق الدولة الجزائرية على اتفاقيات المنظمة الدولية للشغل المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين.

ثالثا: من أجل مدرسة جزائرية جمهورية نتعهد بالنضال من أجل:

– الدفاع عن المدرسة العمومية الجزائرية وتقويتها من خلال إرجاع العمل الفعلي بالأمرية الصادرة سنة 1976 المطّهرة من هيمنة الحزب الواحد, كمرجع وإطار تنظيمي وإلغاء القانون الجائر لسنة 2008 المتعلق بمنظومة المدرسة؛

– ميزانية تسيير من شأنها تغطية كل الحاجيات: مناصب الشغل وتحسين ظروف الموظفين والوسائل المادية والتكنولوجية الضرورية؛

– التكريس الفعلي لإجبارية التمدرس إلى غاية سن 16 وتوفير أدوات الرقابة.

رابعا: الجامعة الجزائرية في خطر

إن الجامعة الجزائرية في خطر وهي غارقة في فوضى مفزعة كنتاج لفرض نظام الليسانس, ماستر, دكتوراه (الألمدي) وتواجد عصب المافيا في الخدمات الجامعية، مما يجعل ظروف الدراسة والمعيشة لا تطاق مما يزج بالأساتذة في الضيق, ولقد زاد من حدة هذه الوضعية المأسوية ذهاب العديد من الأساتذة للتقاعد دون استخلافهم.

ومن البديهي أن الإرادة المعلن عنها لفتح التعليم العالي للخواص تُمهد لتصفية حق أبناء الأغلبية في التعليم العالي وهو مكسب ثمين للثورة.

إذن نحن نتعهد بأن نناضل, مراعاة لمطالب الطلبة والأساتذة, من أجل أن تستعيد الجامعة العمومية الجزائرية مكانتها ومهامها (التطور العلمي) وتوضع لها ميزانية مناسبة دفاعا عن دمقرطة التعليم العالي كونها مكسب من مكاسب الاستقلال الوطني. إن هذا يقتضي إعادة النظر في القانون التوجيهي للتعليم العالي لسنة 2008, مثلما نلتزم بإعادة الاعتبار للبحث العلمي كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والضامن للاستقلال الاقتصادي للبلاد.

حماية الإطارات المسيرة
كفى ظلما !

– نحن نلتزم بالنضال من أجل فعالية مبدأ عدم تجريم فعل التسيير بتعديل القانون الذي من المفروض أن يكرس ذلك.

خامسا: الثقافة:
دفاعا عن إسمنت الوحدة الوطنية !

قطاع الثقافة يعاني بشدة من سياسة التقشف, مما يهدد مناصب الشغل والإنتاج الفني والثقافي بكامله ويهشش الوحدة الوطنية.

نحن نلتزم:

– بالنضال من أجل إلغاء التخفيض بنسبة 50٪ من ميزانية القطاع السنوية؛

– بالدفاع عن تراثنا الثقافي المادي وغير المادي؛

– بالنضال من أجل إعادة الوسائل الضرورية لقطاع الثقافة من أجل ازدهاره مع محاربة الافتراس والنهب اللذان يتعرض لهما القطاع؛

– بالدفاع عن المنشآت الأساسية والهياكل العمومية التي هي مكسب المجموعة الوطنية؛

– بالدفاع عن كل الفضاءات الثقافية وترقية حرية الإبداع وضمان حماية الفنان بتطبيق فعلي لقانونه الأساسي (دخل وتقاعد وصحة...).

سادسا: البيئة
كفى نهبا ! كفى تخريبا !

نحن نلتزم بالنضال من أجل فعالية دسترة حماية البيئة من خلال تجسيدها عبر قوانين بإشراك الخبراء في الميدان.

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية:
الحلول موجودة !

إن انهيار سعر برميل البترول هو بالفعل سبب مباشر لتراجع مداخيل الخزينة العمومية, ولكن لا يمكن أن يكون هو السبب الوحيد.

في الواقع إنما هو رفع القناع أكثر من أي وقت مضى عن الطبيعة الحقيقية للنظام الحاكم الذي بيّن وأثبت بعنف أنه في خدمة أقلية من الأثرياء الجدد الذين ابتلعوا الأموال العمومية تحت غطاء الاستثمارات الخاصة والشركات المتعددة الجنسية. فمنذ 2015, وبينما لم تُعرض أي حصيلة عن الإعفاءات الجبائية والقروض الضخمة المسماة بالاقتصادية لصالح أرباب العمل و"الشركاء الأجانب", ضاعفت الحكومة من منح الهدايا الجبائية وغيرها من الامتيازات على غرار العقار لصالح نفس المنتفعين, بينما التقشف في الميزانيات ضخم ومس جميع قطاعات النشاط (ميزانية التجهيز والتسيير).

إن التقشف القاتل لا يمس إذن إلا القطاع العام والأغلبية أي العمال, الشباب, المتقاعدين, الإطارات والشرائح الهشة.

وفي نفس الوقت الفساد ينفجر ويلوث كل يوم أكثر مؤسسات الدولة. ولهذا العدالة الاجتماعية وإنقاذ الدولة يشترطان استعادة الدولة كل الضرائب الغير محصلة التي تجاوزت 12000 مليار دج في نهاية 2014 وكذا القروض الاقتصادية الضخمة غير المسددة والتي بلغت أكثر من 7500 مليار دج في نهاية 2014, وعليه, يجب استرجاع أموال

المجموعة الوطنية لمواجهة تراجع سعر البرميل. إن الدستور المعدّل في فبراير 2016 يجرّم التهرب الجبائي والفساد وينص على مصادرة الثروات المكتسبة بطريقة غير شرعية, لذا يجب أن تكون هذه الأحكام الدستورية فعلية.

– نحن نلتزم بالنضال, في عمل وحدوي مع كل نواب الأحزاب الأخرى الذين يرغبون في ذلك لاجتثاث الغارغرينة من المؤسسات ونلتزم بتقديم اقتراح قانون عنوانه " من أين لك هذا؟" بهدف تفعيل محاربة الإثراء غير الشرعي.

– كما نلتزم بالنضال من أجل إرساء الضريبة على الثروة وتأسيس نظام ضريبي منصف وعادل.

بالنسبة للحريات:

كفى ظلما(حقرة) ! كفى قمعا !

– خلافا لوعود رئيس الجمهورية في 2011 القاضية بدفع الإصلاحات السياسية العميقة بإعادة الكلمة للشعب بما في ذلك الأحكام الجديدة في الدستور التي كان من المفترض أن تحمل في طياتها خطوات إيجابية, فإن التراجع في ميدان الحريات الديمقراطية يشكل الحقيقة المرة, سواء تعلق الأمر بالحق في التظاهر أو حرية الصحافة, حيث أصبح القمع بمثابة الرّد التلقائي على ذلك.

– وعليه, ولأن الأغلبية في حاجة أكثر من أي وقت مضى للدفاع عن نفسها ضد الانحطاط الذي يستهدفها, فإننا نلتزم بأن نناضل من أجل إستعادة الحريات والفضاءات المنتزعة بعد أكتوبر 1988 من خلال مراجعة القوانين المتعلقة بالحقوق السياسية وعلى العموم بحقوق الإنسان, بهدف التجسيد الفعلي لحق التظاهر ولجميع الحقوق الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور ومنع سجن الصحفيين بسبب كتاباتهم وإلغاء الرقابة والمساومة بشأن الإشهار عبر دمقرطة الوكالة الوطنية للنشر والإشهار؛

– وضع حد لاستعمال وسائل الإعلام العمومية لصالح أحزاب حكومية ومراكز مصالح خفية برّد الاعتبار لمهمتها الحصرية المتمثلة في الخدمة العمومية؛

– عدم استعمال الدين لأغراض سياسية من طرف المؤسسات والأحزاب السياسية؛

– تجسيد دسترة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية ؛ نلتزم بالنضال من أجل جعل تعليم تمازيغت إجباري في 48 ولاية مما يتطلب ميزانية خاصة من أجل توظيف الأساتذة وتكوينهم.

– كما نناضل من أجل أن يتم استعمال تمازيغت في الإدارات والمحاكم والمجالس المنتخبة؛

– سنناضل من أجل ترسيم يوم 12 يناير وهو أول يوم للسنة الأمازيغية يوم راحة وعيدا وطنيا ومدفوع الأجر؛

– سوف نكافح من أجل ترسيم يوم 8 ماي يوم وطني وعطلة مدفوعة الأجر تخليدا لذكرى مذبحة الخمسة وأربعين ألف (45.000) شهيد سنة 1945 الذي عبّد الطريق نحو الكفاح المسلح.

كفى اضطهادا !

- سنناضل من أجل التكريس الفعلي للمساواة في الحقوق المنصوص عليها في الدستور والتي تم خرقها في قانون الأسرة الذي يُبقي المرأة في وضع المواطنة من الدرجة الثانية, باقتراح تعديلات تضع حدا للتمييز والاضطهاد؛

دفاعا عن ديمومة الدولة

نحن نلتزم:

– بمحاربة التفسخ السياسي الذي يهدد الديمقراطية السياسية, أي تواجد الدولة والتعددية الحزبية والنقابات والبرلمان, بالكفاح بقوة من أجل الفصل بين الأعمال والسياسة في البرلمان وفي الحكومة باقتراح قوانين تُكرّس فعالية تجسيد القواعد المتعلقة بحالات تعارض المصالح وبحالات التنافي؛

– بالسعي من أجل أن يلعب مجلس المحاسبة دورا فعالا في مراقبة تسيير الأموال العمومية والعمل على تقوية مهامه ووسائله البشرية الضرورية (القضاة) وإصلاح اشتغاله؛

– بالنضال لكي تشكل النزاهة والوطنية والكفاءة المقاييس العصرية في تعيين في مناصب المسؤولية؛

– سنناضل من أجل أن يُمارس المجلس الشعبي الوطني كافة صلاحياته الدستورية في ميدان الرقابة في كل المجالات والتجسيد الفعلي للتقدم

المسجل في التعديل الدستوري الأخير, وكي يستعيد الأدوات الديمقراطية منها تنظيم نقاشات عامة حول مسائل وطنية ودولية وأن تخصص جلسات حول القضية الفلسطينية بانتظام؛

– سنستعمل الحق الدستوري في إشعار المجلس الدستوري بشأن أي قانون غير مطابق للدستور؛

– سنناضل ليتمّكن المجلس الشعبي الوطني من إبداء رأيه بخصوص الاتفاقات الدولية التي تُلزم بلادنا؛

– سنناضل لكي تتمّكن السلطة التشريعية من مناقشة السياسة الأمنية للبلاد على غرار ما يجري في البلدان الديمقراطية؛

– سنناضل ضد تبديد المال العام في المجلس الشعبي الوطني ومن أجل التنظيم النقابي لموظفيه ومن أجل فتح قناة برلمانية ومن أجل حق الجمعيات في المشاركة بصفة ملاحظ في النقاشات حول المسائل ذات الصلة بمجال نشاطها؛

– سنحارب اللاعقاب الذي يستفيد منه النواب والوزراء المتورطون في قضايا فساد وخرق القوانين؛

– سنعمل من أجل رد الاعتبار للمحتوى الحقيقي للحصانة البرلمانية لتكون العدالة فوق الجميع؛

– سنناضل من أجل ترسيخ ديمقراطية العهدة, أي حق المواطنين في عزل ممثليهم على كل مستويات المسؤولية؛

– في هذا الإطار نحن نلتزم بالنضال من أجل التجسيد الفعلي لمنع التجوال السياسي في غرفتي البرلمان وفي جميع المجالس المنتخبة.

استقلالية القضاء هي حجر الأساس لدولة القانون: كفى إنكار للحقوق !

إن الإصلاحات المتتالية بما فيها الدستورية, لم تكرس إطلاقا هذه الاستقلالية كون أولوية الجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي والجهاز القضائي دوما سائدة.

– نلتزم بالنضال من أجل مراجعة القوانين المتعلقة بالجهاز القضائي, من أجل الفصل الفعلي ما بين السلطات وإرساء توازنا بينها ومن أجل التأسيس لاستقلال الجهاز القضائي فعليا؛

حق الجميع في التنمية وفي التمثيل السياسي: كفى إقصاءا !

– سنناضل من أجل تقسيم إداري يستجيب لتطلعات المواطنين في كامل التراب الوطني, تقسيم إداري مطابق للمعايير, أي يُكرّس الحق لولايات جديدة في أن تكون لها مخططاتها التنموية التي تتطلب ميزانيات من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وتمثيل في المجلس الشعبي الوطني؛

نلتزم بالنضال من أجل تقسيم بلدي جديد مراعاة لتطور الكثافة السكانية (تضاعف بـ 4,5 مرة, انتقلنا من 9 ملايين نسمة عند الاستقلال إلى أكثر من 41 مليون حاليا) ولشساعة بلادنا؛

– نحن مرشحو حزب العمال نعتبر أن الحفاظ على السلم المستعاد بثمن غال, هو الشرط الجوهري لكل مشروع مستقبلي, لذلك سنناضل من أجل الحفاظ على مضمونه الاجتماعي والديمقراطي بتجفيف منابع الضيق واليأس اللذان يمهدان للعنف عامة وللإرهاب بصفة خاصة.

من المسؤول عن مأساة النهب والفساد والتفسخ السياسي والاجتماعي والانحطاط القاتل؟

باعتبار أن الحكومة ليست منبثقة عن المجلس الشعبي الوطني الذي لا يراقبها, فإن المسؤولية تتحملها أحزاب الحكومة والنواب الذين صادقوا على جميع القوانين الجائرة والغير إجتماعية والغير ديمقراطية والغير وطنية والتي دفعت بالبلاد إلى التقهقر وجعلت أغلبية الشعب تعيش في ضيق وقلق بشأن غد مشكوك فيه.

هذه الأحزاب إلى جانب تلك المسماة "الموالاة" والتي تبحث عن مناصب في الحكومة تشكل أكبر خطر على الدولة وعلى الأمة, الأمر الذي سيفتح الباب, بسبب إهتراء المؤسسات وتفسخ النسيج الاجتماعي الوطني أمام كل الانحرافات الأمنية وبالتالي أمام التدخل الأجنبي.

والدليل على هذا تلك الممارسات المافياوية بمناسبة تشكيل القوائم الانتخابية وجمع التوقيعات

وتلاقي مصالح بين قطاع الأعمال والسياسة التي عمّمتها هذه الأحزاب والتي لوثت الاقتراع في الأساس وسترتب انعكاساتها المزيد من التفسخ.

تُشكل هذه الأحزاب العائق الأساسي أمام التحرر الاجتماعي والتقدم والتجديد السياسي, لأنها تناضل من أجل الإبقاء على الوضع القائم والقاتل.

لذا ندعوكم إلى التعبئة الأوسع يوم 4 مايو المقبل وإلى وثبة وطنية, لمنع التزوير ومعاقبة هذه الأحزاب من أجل فتح آفاق إيجابية للأمة.

إن حزب العمال يحترم حق كل واحدة وكل واحد في مجال الإقتراع ولا يمارس أي ضغط على الضمائر.

إن حزب العمال يُوجه دعوة لكي يُستعمل تاريخ 4 مايو كوسيلة للنضال لأن الحقوق تنتزع.

تُطرح منذ الاستقلال مسألة التمثيل السياسي الحقيقي للشعب, وعليه فإن الانتخابات التشريعية ليوم 4 مايو هي مناسبة لتقدّم هذه المسألة الأساسية من خلال التعبئة الشعبية دفاعا عن حق كل واحد في ممارسة احتكامه الحر.

إن الأمر يتعلق بإعطاء دفع وبعث ديناميكية سياسية شعبية لتتجلى إرادة الأغلبية من أجل التزود بالأدوات الكفيلة لممارسة سيادته الشعبية, أي تحديد شكل وطبيعة المؤسسات التي تحتاج إليها من أجل وضع حد للمسيرة نحو الفوضى وتحقيق نصر النضال الشرعي للعمال والشباب.

تعلمون أن نواب حزب العمال المنتهية عهدتهم خاضوا معارك شرسة ضد القوانين التقهقرية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي, لكن لم يستطيعوا منع المصادقة عليها كونهم أقلية.

نحن نخاطب ضمائركم ووطنيتكم, وبانتخابكم بقوة على حزب العمال, فإنكم تمنحونه وسيلة سياسية للنضال في المجلس الشعبي الوطني لإيقاف الانزلاق القاتل القائم حاليا وبالتالي تحصين البلاد سياسيا واجتماعيا.

انتخبوا حزب العمال 05

قسيمة انخراط

الإسم : .....

اللقب: .....

المهنة: .....

الولاية: .....

رقم الهاتف: .....

البريد الإلكتروني: .....

إبعثو بهذه القسيمة إلى:

عن طريق البارید: حزب العمال، 2 شارع بلخيري بلقاسم، حسان بادي بلفور سابقا، الحراش

بواسطة الفاكس : 023 82 71 58 **الهاتف** : 023 82 71 60 / 61

Site: www.pt.dz